حكم السعي في المسعى الجديد

د. محمد بن سعد بن هليل العصيمي(*)

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدّمَة:

الحمد لله الذي فقَّه من أراد به خيرا في دين الإسلام، وأشهد أن لا إله إلى الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم تسليما كثيراً.

أما بعد:

فقد شهد المسجد الحرام تطورات كبيرة، لا سيما في العصر الحديث، وهي ناشئة عن توجه مبارك، ورؤية واضحة في القيام بشؤون البيت الحرام، وجَعْله صالحا لاستقبال الجموع المتزايدة من الحجاج والمعتمرين، ولما كانت بعض تلك التطويرات الضرورية متعلقة ببعض المشاعر، زيادة في أبنيتها، وتعديد طوابقها، وتوسعتها، ثار

(*) جامعة أم القرى – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – قسم الشريعة.

خلاف بين أهل العلم حول حكم تلك الزيادات والتوسعات، وهو خلاف يستحق الدراسة والنظر والتمحيص؛ لما له من أهمية بالغة، وخطورة واضحة على مشاعر ركن الحج، وكذا العمرة، وكان من بين تلك التطويرات والتوسعات: المسعى، حيث طرأ عليه قدر كبير من البناء والتشييد والترتيب والتنظيم، والتوسعة والزيادة، وهو ما حدا بالعلماء الراسخين في العلم النظر في حكم تلك الزيادات، وهل تأخذ حكم ما زيدت فيه أو لا؟

ولما كانت هذه المسألة من الأهمية بمكان –كما سيتضح لاحقا– آثرت أن أدرس هذه المسألة دراسة علمية دقيقة في بحث علمي، سميته: (**حكم السعي في المسعى الجديد**)، سائلا المولى– جل وعلا– التوفيق لكل خير.

حدود البحث:

سيقتصر بحثي على حكم التوسعة التي تمت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، الملك السادس للدولة السعودية الثالثة، وهي توسعة معروفة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في عدة أمور، منها ما يلي:

١– هذا الموضوع يتعلق بأمر له أهمية في حياة المسلمين الواقعية، فيحتاج إلى بيان أحكامه.

٢– عنوان هذا الموضوع تعلق بالركن الخامس من أركان الإسلام.

٣– حدوث الخلاف في نازلة من النوازل تحتاج إلى جمع المادة العلمية المتعلقة بها.

منهجي في البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج التالي:

١- ذكرت أقوال العلماء في هذه النازلة.

٢- أسندت كل قول إلى قائلة من مصادره.

٣- حررت محل النـــزاع في المسألة.

٤- عزوت الآيات القرآنية إلى سور القرآن الكريم، مع ذكر رقم الآية.

٥- خرجت الأحاديث النبوية من مصادرها المعتمدة عند أهل الحديث.

٦- ناقشت الأدلة بعد ذكرها عند الحاجة إلى ذلك.

٧- رجحت ما رأيته راجحاً من أقوال العلماء، مع بيان سبب الترجيح.

ولا أعتقد أنني بلغت الغاية في ذلك والكمال، ولا شك أن القصور حاصل، والخطأ وارد، وإني أقر أني راجع عن كل ما خالف الحق متى ما اتضح لي بدليله. والله المسؤول أن يهدينا سواء الطريق، وأن يسلك بنا مسالك التحقيق، وأن يرزقنا التسديد والتوفيق.

خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس:

- **المقدمة**، وتشتمل على الأمور التالية:
  - مدخل إلى البحث.
  - حدود البحث.
  - أهمية البحث.

- منهج البحث.
- خطة البحث.
  - **التمهيد:** لمحة تاريخية عن توسعة الحرم المكي.
  - **المبحث الأول:** القول الأول في المسألة وأدلته مع مناقشتها.
  - **المبحث الثاني:** القول الثاني في المسألة وأدلته مع مناقشتها.
  - **الخاتمة،** وتشتمل على أهم النتائج في هذا البحث.
  - **الفهارس.**

وأرجو أن لا يطَّلع ذو النهى مني على تعمد التمويه، ولا إثارة الهوى.

وقبل الانتهاء من هذا التقديم أتوجه إلى الله العزيز الكريم بالحمد على توفيقه وإعانته، والشكر له على نعمه الجليلة، وآلائه العظيمة.

ثم أتقدم بالشكر لكل من كان لي عوناً على إتمام هذا البحث، مع كون التوفيق عزيزا، والكمال غير ممكن.

هذا والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماَ كثيراً.

* * *

التمهيد
لمحه تاريخية عن توسعة الحرم المكي

إن الحرم المكي الشريف لم يكن محاطا بحائط أو سور في العهد القديم، وإنما كان ذلك في زمن عمر بن الخطاب ﷺ، يدل على ذلك ما جاء في صحيح البخاري[1]، عن عمرو بن دينار، وعبيد الله بن أبي يزيد قالا: «لم يكن على عهد النبي ﷺ حول البيت حائط، كانوا يصلون حول البيت، حتى كان عمر فبنى حوله حائطا»، قال عبيد الله: جدره قصير فبناه ابن الزبير.

- **فأول زيادة في المسجد الحرام:** زيادة عمر بن الخطاب ﷺ عام ١٧هـ.

وقد تقرر عند الفقهاء: أن الزيادة لها أحكام المزيد؛ بدليل حصول التوسعة في عهد الصحابة ﷺ للمسجد الحرام والمسجد النبوي، ولم ينكر ذلك الصحابة، ولم يفرقوا بين الزائد والمزيد، فكان إجماعاً.

فقام عمر ﷺ بشراء دور حول المسجد الحرام، وهدمها وأدخلها فيه، وأمر ببناء جدار قصير أحاط بالمسجد، وجعل فيه أبواباً.

- **الزيادة الثانية:** كانت في عهد عثمان بن عفان ﷺ عام٢٦هـ، لما رأى الحاجة إلى توسعة المسجد الحرام؛ لكثرة الناس وازدحامهم في المسجد، ففعل توسعة كما فعل عمر بن الخطاب ﷺ، فقام بشراء دور مجاورة للحرم، وهدمها وأدخلها في توسعته.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤١/٥)، كتاب مناقب الأنصار، باب بنيان الكعبة، حديث رقم (٣٨٣٠).
وانظر: في مَنزل الوحي، بقلم محمد حسين هيكل المولود سنة ١٣٠٥هـ، والمتوفى سنة ١٣٧٦هـ (ص ١٠٨-١٠٩)، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

- **الزيادة الثالثة:** كانت في عهد عبد الله بن الزبير ﷺ عام ٦٥هـ، حيث اشترى دوراً فأدخلها في المسجد الحرام بعد هدمها.
- **الزيادة الرابعة:** كانت في عهد الوليد بن عبد الملك بن مروان، أحد خلفاء بني أمية عام ٩١هـ، حيث قام بزخرفته بالساج المزخرف وغيره.
- **الزيادة الخامسة:** في عهد أبي جعفر بن المنصور، ثاني خلفاء الدولة العباسية، عام ١٣٧هـ، حيث زاد في شقه الشامي الذي يلي دار الندوة ، وزاد في أسفله، و لم يزد في أعلى المسجد؛ لاتصاله بمسيل الوادي، ولصعوبة البناء فيه، وعدم ثباته إذا قوي السيل عليه[(١)].
- **الزيادة السادسة:** في عهد محمد المهدي العباسي عام ١٦٤هـ، وهو ثالث خلفاء بني العباس، فقد اشترى دوراً، وهدمها، ووسع المسجد الحرام، واشترى ما كان بين المسجد الحرام والمسعى من الدور، وجعل دار القوارير رحبة بين المسجد الحرام والمسعى حتى استقطعها جعفر البرمكي من الرشيد، لما آلت الخلافة إليه، فبناها داراً، وكان بين جدار الكعبة اليماني وجدار المسجد الحرام الذي يلي الصفاء تسعة وأربعون ذراعاً ونصف الذراع[(٢)]، وكان ما وراءه مسيل الوادي، فهذه الزيادة الأولى للمهدي.

والزيادة الثانية في عهد محمد المهدي العباسي في عام ١٦٧هـ (سبع وستين ومائة للهجرة)، فقد هُدِمت الدور التي اشتريت لتوسعة المسجد والزيادة فيه.

---

(١) انظر: الأحكام السلطانية (ص ٢٠)، والتاريخ القديم لمكة وبيت الله الكريم (ص ١٩٨)، وأخبار مكة، للأزرقي (٨٠-٧٨)، ومرآة الحرمين (١/٢٧١).

(٢) الذراع يساوي ٤٨سم.

انظر: تاريخ المسجد الحرام (ص ١٤٠)، وتقرير المسعى (ص ١٣).

الزيادة الثانية للمهدي، فهدموا أكثر دار محمد بن عباد، وكان باب دار محمد بن عبّاد بن جعفر العبادي عند حد ركن المسجد، في نحر الوادي، فيها علم السعي، وكان الوادي يمر دونها في بعض المسجد الحرام اليوم، فهدموا دار محمد بن عبّاد، وجعلوا المسعى والوادي فيها، وكان هذا الوادي مستطيلاً إلى أسفل المسجد، يجري فيه السيل ملاصقاً بجدار المسجد آنذاك، وهو الآن بطن المسجد من الجانب اليماني.

وفي هذه التوسعة: هدموا ما بين الصفا والوادي من الدور، وحرفوا الوادي في موضع الدور، فكان من جدر الكعبة إلى الجدر اليماني من المسجد المتصل بالوادي تسعة وأربعون ذراعاً ونصف ذراع، فلما زيدت هذه الزيادة الثانية فيه صار من جدر المسجد أولا إلى الجدر الذي عمل آخرا تسعون ذراعاً، فاتسع المسجد غاية الاتساع.

وتعد هذه المرحلة من أهم المراحل التاريخية لمعرفة التغيرات والآثار المبنية للمعالم التاريخية؛ للاستفادة منها في الوصول إلى الحقائق العلمية لمعرفة الأحكام الشرعية.

- **الزيادة السابعة:** في عهد المعتضد بالله عام ٢٨٤هـ، حيث أمر أن تهدم دار الندوة، وتجعل مسجداً يلحق بالمسجد الحرام، ويعمق حفرها إلى أن يعود إلى حاله الأولى، ويجري ماء السيل فيه، ولا يدخل شيء منه إلى المسجد الحرام؛ صيانة له عن السيول، وكانت هذه التوسعة من الجانب الشامي.
- **الزيادة الثامنة:** في عهد المقتدر بالله: وقد أُدخلت الساحة التي بين داري زبيدة أم الأمين في المسجد الحرام، وكان ذلك في الجانب الغربي سنة ست وثلاثمائة[1].

الزيادة التاسعة: في عهد الدولة السعودية، وذلك عام ١٣٧٥هـ، حيث شكلت

(١) انظر: انظر أخبار مكة، للأزرقي (٢/٧٨-٨٠)، والتاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم (٥/١٩٨)، ومرآة الحرمين (١/٢٦٨).

لجان هندسية، ووضعت التصميمات والخرائط لتوسعة الحرم، في عهد الملك سعود بن عبد العزيز –رحمه الله تعالى–، وكان لا بد لتحقيق التوسعة من إدخال الطريق الذي كان يخترق المسعى، ويمر من أمام الحرم، وتحويله إلى ما وراء الصفا، خارج حدود التوسعة، فتم هدم جميع المباني اللازمة في المرحلة الأولى للمشروع، ثم حفرت أساسات الجدار الخارجي للتوسعة في القسم الأكبر من منطقة المسعى، وفي منطقة أجياد، من جانب المسعى إلى ما يقابل باب أم هاني[1].

أما المبنى القديم فقد تقرر إبقاؤه كالأثر من الآثار القديمة، وتم تنسيق ما بين القديم والجديد من جميع الجهات، ولقد كانت السيول والأمطار تداهم الحرم المكي من ناحية وادي إبراهيم (القشاشية)، فأنشئ نفق لمرورٍ رئيس، يبدأ من تحت المسعى، من ناحية دار الأرقم، ويمر من تحت الحرم، ثم ميدان الملك عبد العزيز، ثم إلى المسفلة، وتم هدم البيوت التي بين الحرم المكي والمسعى حيث وجدت في أكثر من موقع على طول خط المسعى، فأزيلت للتوسعة، ووسع المسجد الحرام من جميع جهاته، ثم تم توسعة الحرم في عهد خادم الحرمين الملك فهد بن عبد العزيز من الجهة الغربية الشمالية، وفي عهد خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز في عام ١٤٢٩هـ، أنشئت توسعة للمسعى فقط في الجهة الشرقية، وألغي المسعى القديم من أجل هدمه، وأُجبر الناس على السعي في المسعى الجديد المجاور، ثم بعد الانتهاء من المشروع يكون القديم مكاناً للسعي من المروة إلى الصفا، والمسعى الجديد مكاناً للسعي من الصفا إلى المروة، مما أحدث خلافاً بين المعاصرين في تصحيح السعي في المسعى الجديد.

(١) انظر: انظر التاريخ القويم وبيت الله الكريم (٥/٢٠٧-٢١٤).

ولا يخفى على الباحثين أنه في عام ١٣٧٥هـ قطعت أكتاف جبل الصفا، وفتح عليها شارع لمرور السيارات يصل بين أجياد والقشاشية.

وفي عام ١٤٠١هـ أزيل هذا الشارع، وقطع الجبل من أصله، وفصل موضع الصفا عن الجبل، وفتح بينه وبين الجبل الأصل طريق متسع للمشاة، بين ما بقي من أصل الجبل وبين جدر الصفا من خارجه الشرقي؛ تسهيلاً للحركة والمشي حول المسجد الحرام، على أرض منبسطة دون عناء صعود وانخفاض[1].

ولأهمية توسعة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود -رحمه الله تعالى- فيما يتعلق بمجال بحثي كان لزاماً عليَّ التحقق من أعمال هذه التوسعة، ومدى أثرها في تغيير المعالم التي بني عليها الحكم الشرعي في توسعة المسعى، خصوصاً أن هذه التوسعة كان لها أثر بارز وواضح في مكان السعي؛ حتى يكون الفقيه على دراية تاريخية وأثريه بما تعرض له هذا المكان من تغيرات عبر الزمن الماضي، إذ إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

ففي اليوم الرابع من شهر ربيع الثاني عام ١٣٧٥هـ بدأت خطوة تمهيديه لمشروع التوسعة في منطقتي: أجياد والمسعى، حيث أُزيل ما كان بهما من خطوط الكهرباء، والهاتف، وأنابيب الماء والصرف، ثم بُدئ في هدم ما كان قائما في المنطقتين من البيوت والحوانيت، كما حُفرت أساسات الجدار الخارجي للتوسعة التي تضم المسعى بدءاً من الجهة الشرقية، فشملت القسم الأكبر من المسعى، ومن الجهة الجنوبية إلى ما

(١) انظر: توسعة المسعى عزيمة لا رخصة دراسة فقهية -تاريخية -بيئية- جيولوجية، للمؤلف أ.د.عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٩هـ، مؤسسة الفرقان والتراث الإسلامي.

يقابل "أم هاني" في منطقة أجياد.

وفي هذه الأثناء بدأ العمل على تحويل الطريق العام الذي كان يخترق المسعى ويمر أمام الحرم إلى ما وراء الصفا، ولم ينقض شهر ذي القعدة من العام نفسه (١٣٧٥هـ) حتى تم تحويل القسم الأكبر من الطريق العام إلى الشارع الجديد (شارع الملك سعود)، من نقطةٍ تقابل موضع الحجر الأساس خارج حدود التوسعة، مارًّا خلف الصفا والقشاشية من سفح جبل أبي قبيس، إلى أن يلتقي بالطريق القديم عند سوق الليل بمنطقة غزة، وبذلك انقطع المرور من المسعى، وفي اليوم الثالث والعشرين من شهر شعبان لعام ١٣٧٥هـ وضع الحجر الأساس للتوسعة والعمارة، وكان اتجاه القائمين على المشروع أن يقسم على ثلاثة مراحل، لا ينتقل إلى المرحلة التالية حتى تنجز أعمال المرحلة السابقة.

المرحلة الأولى (١٣٧٧-١٣٧٨هـ): وكان من أهم الأعمال التي أنجزت فيها:

١- تم فيما بين الصفا والمروة بناء المسعى بطابقيه، ويبلغ طوله من الداخل ٣٩٤،٥متراً، وعرضه ٢٠متراً، وارتفاعه: الطبقة الأولى ١٢ متراً، والثانية ٩ أمتار.

٢- أقيم في وسط المسعى حاجز قابل للارتفاع، يقسم إلى قسمين: أحدهما للذاهبين من الصفا إلى المروة، والآخر للعائدين من المروة إلى الصفا.

٣- حول مجرى السيل الذي كان يقتحم الحرم، فيغمر أرضة بالماء والرمال والحجارة.

٤- أنجزت جميع الأعمال الخاصة ببناء القسم الأول وتسقيفه: من الطبقة الأولى للرواق الجديد الذي يكوِّن القسم الجنوبي من التوسعة، وهو الممتد من غربي الصفا إلى

ما يقابل باب أم هانئ، إضافة إلى بناء طابق سفلي ارتفاع ثلاثة أمتار ونصف المتر، أما سطحه فكان في مستوى أرض الحرم.

المرحلة الثانية (١٣٧٩-١٣٨٠هـ): ومن أهم الأعمال التي أنجزت فيها:

١- بناء القسم الثاني من الرواق الجنوبي الجديد، الذي يمتد بين ما يقابل باب أم هانئ وباب إبراهيم، والانتهاء من تسقيفه بطابقيه الأول والثاني، إضافة إلى طبقة الأقبية "البدرومات" التي تحته، ويبلغ ارتفاع الطبقة الأولى من هذا الرواق عشرة أمتار ونصف المتر، أما الثانية فيبلغ ارتفاعها عشرة أمتار فقط. وأقيم في نهاية هذه الطبقة مدخل ضخم واسع مكون من ثلاثة أبواب كبيرة، أطلق عليها: باب الملك سعود.

٢- الانتهاء من المجرى الجديد للسيل، الذي يمتد من شارع القشاشية، ماراً بالصفا، حتى شارع إبراهيم بالمسفلة، بعرض خمسة أمتار، وارتفاع أربعة أمتار تقريباً، وقد أنجزت جميع الأعمال المتصلة به، من بناء، وتسقيف.

٣- بدأ في هذه المرحلة التمهيد لبناء رواق جديد آخر، يكون الجزء الغربي من التوسعة، وهو يبدأ من حيث انتهى الرواق الجنوبي "عند ما يقابل باب إبراهيم، وحتى باب العمرة".

وقد أنجز في هذه المرحلة القسم الأول من الرواق بطابقيه الأول والثاني، إضافة إلى طبقة الأبنية التي تحته.

٤- بناء ما تبقى من مجرى السيل وتسقيفه، بدءاً مما يقابل باب أم هانئ إلى ما يقابل زقاق الجنائز في السوق الصغير، حيث يتجه إلى "الهجلة"، وهناك ينتهي بفوهة يندفع منها في أرض منخفضة.

المرحلة الثالثة بدأت بدخول عام ١٣٨١هـ: وفيها أنجزت أعمال، أهمها ما يلي:

١- استكمل فيها بناء القسم الثاني من رواق الجانب الغربي للتوسعة بطابقيه الأول والثاني.

٢- بدئ في التمهيد لبناء رواق الجانب الشمالي للتوسعة، وهو الذي يمتد من باب العمرة حتى باب السلام، وكان ذلك بهدم المباني اللازمة أرضها ليقام عليها القسم الأول من هذا الرواق، فيما بين باب العمرة وباب الأسطية.

٣- أقيم قبو بئر زمزم تحت الأرض، حيث يتصل سقفه بأرض المطاف، وغطيت فوهة البئر، وجعل له مدخلان، أحدهما للرجال، والأخر للنساء[(١)] .

الحكم الشرعي للسعي في هذا المسعى الجديد:

تم في عام ١٤٢٨هـ افتتاح توسعة المسعى الجديد من الناحية الشرقية[(٢)]، مما أدى إلى اختلاف المعاصرين في حكم السعي في هذه التوسعة، وسبب اختلافهم في التوسعة الجديدة، هل هي واقعة بين الصفا والمروة أو خارجة عنهما؟

فمن قال بدخولها بين الصفا والمروة قال بجواز السعي في التوسعة الجديدة كالمسعى القديم في أحكامه.

---

(١) انظر: تاريخ الملك سعود بن عبد العزيز بن عبد الرحمن –رحمه الله تعالى–، للدكتور سلمان ابن سعود بن عبد العزيز (ص ٣٠٦)، و(ص ٣٢٩)، ودرر الجامع الثمين لأعمال الملوك من آل سعود الميامين في مسجد البلد الأمين، لمحمد بن مساعد الحسني (ص ٣٨)، والحرمان الشريفان بين الماضي والحاضر، لمحمد محمود الطلحي (ص ٤٠).

(٢) انظر: توسعة المسعى الجديد عزيمة لا رخصة (ص٦٨).

ومن قال بعدم دخولها بين الصفا والمروة، أو جهل دخولها فيه قال بعدم جواز السعي فيه.

وإليك الخلاف في ذلك، مع ذكر الأدلة، والراجح، وأسباب رجحانه بإذن الله- تعالى-، وسأستعرض ذلك من خلال المبحثين التاليين.

* * *

المبحث الأول
في بيان القول بعدم جواز السعي في التوسعة الجديدة

ذهب بعض العلماء إلى القول بعدم جواز السعي في التوسعة الجديدة للمسعى الجديد، والمحدثة في عام ١٤٢٨-١٤٢٩هـ، في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.

وبهذا القول قال غالبية هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، كما في قرارهم رقم ٢٢٧، وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٢هـ، برئاسة الشيخ عبد العزيز محمد آل الشيخ.

واستدلوا بالآتي:

١- ما نص عليه العلماء السابقون في عرض المسعى بالذراع وجزء الذراع، فكان المنصوص عليه حداً لعرضه بما هو مذكور في كتبهم[١]، وبين يديَّ عدد من تلك النصوص أستعرضها فيما يلي:

- قال الأزرقي[٢] المتوفى سنة ٢٥٠هـ: "وذرع ما بين العلَم الذي على باب المسجد إلى العلَم الذي بحذائه على باب دار العباس بن عبد المطلب، وبينهما عرض المسعى خمس وثلاثون ذراعاً ونصف".

- وقال صاحب حاشية تحفة المحتاج شرح المنهاج[٣]: "الظاهر أن التقدير لعرضه

(١) انظر: قرار هيئة كبار العلماء رقم ١٤٢٧/٢/٢٧٧هـ في المملكة العربية السعودية.
(٢) انظر: أخبار مكة وما جاء منها من الآثار ٦٧٧/٢.
(٣) انظر: كتاب الفتاوي لابن إبراهيم (٩٨/٤)، و(١٤١/٥).
وانظر: مجلة المجمع الفقهي (بحث حول حكم السعي بعد التوسعة السعودية (ص٣٢١)، العدد ٩.

بخمسة وثلاثين أو نحوها على التقريب إذ لا نص فيه يحفظ من السنة، فلا يضر الالتواء اليسير بخلاف الكثير فإنه يخرج عن تقدير العرض ولو على التقريب".

– وقال الإمام قطب الدين الحنفي[1] عند ما ذكر قصة تعدي ابن الزمن على اغتصاب البعض من عرض المسعى في سلطنة الملك الأشرف المحمودي إلى أن قال: "قاضي مكة وعلماؤها أنكروا عليه، وقالوا له في وجهه: إن عرض المسعى كان خمسة وثلاثين ذراعاً".

– وقال با سلامة في تاريخه[2]: "ذرع ما بين العلَم الذي على باب المسجد إلى المسجد إلى العلم الذي بحذائه على دار العباس بن عبد المطلب وبينها عرض المسعى: ستة وثلاثون ذراعاً ونصف، واختلاف الذراع والذراعين ونحوه لا يضر؛ لأن قدر الذراع أمر تقريبي، ولأنه قد ورد الاختلاف في تقدير الذراع اختلافاً يسيراً، ونحن أمة أمية، فيكون الاختلاف اليسير غير ضار".

– وقال الشيخ محمد الكردي المتوفى سنة ١٤٠٠هـ: "وما تراه من الاختلاف في ذرعه إنما هو اختلاف صوري لا حقيقي، نشأ ذلك من أمرين:

الأول: نشأ من اختلافهم في مقدار طول الذرع ونوعه.

الثاني: نشأ من اختلاف مشيهم حيث الذرع في المسعى... على أن اختلافهم في ذرعه اختلاف بسيط يسير صوري قليل لا يذكر"[3].

---

(١) انظر: الإعلام (ص١٠١).
(٢) انظر: عمارة المسجد الحرام (ص ١٤٢/٢٩٩).
(٣) انظر: التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم (ص ٣٥٥/٣٥٤).

الذراع قيل: يساوي٤٦،٢سم[١]، فيكون العرض ستة عشر متراً ونصف تقريباً.

وقيل: الذراع يساوي ٤٨سم[٢]، فيكون عرض المسعى سبعة عشر متراً تقريباً، وإذا كان المقصود بالذراع الذراع الهاشمي فإنه يساوي ٦٤سم[٣].

– وقال الفاسي[٤]: المسافة بين العباس إلى دار العباس: إحدى وثلاثون ذراعاً وخمسة أسباع ذراع، وأما من العلَم الذي بالمنارة المعروفة بمنارة باب علي إلى الميل المقابل له في الدار المعروفة بدار سلمة فقد ذكر أنه سبعة وثلاثون ذراعاً ونصف ذراع وسدس سبع ذراع.

–قال المؤرخ الأستاذ حسين با سلامة: "وعرض أصل الصفا التي عليها الثلاثة العقود "١٢"متراً[٥].

– ما قامت به اللجنة المكلفة في عهد الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وكان فيما قررت: "... وبناءً على ذلك فقد جرى ذرع عرض الصفا ابتداءً من الطرف الغربي للصخرات إلى نهاية محاذاة الطرف الشرقي للصخرات المذكورة في مسامته العقود القديمة، فظهر أن العرض المذكور يبلغ ستة عشر متراً[٦].

فابن سلامة قد ذرع ما علية العقود الثلاثة فقط، أما اللجنة فقد ذرعت أصل

(١) انظر: معجم لغة الفقهاء ص٤٢٠.
(٢) انظر: تاريخ عمارة المسجد الحرام لبا سلامة –كما سبق–.
(٣) انظر: المعجم الوسيط ٣١١.ومعجم لغة الفقهاء ص٤٢٠. وبحث كلمة حق في توسعة المسعى للسندي.
(٤) شفاء الغرام ٥١٩/١.
(٥) انظر: تاريخ عمارة المسجد الحرام ص٣٠٣نقلاً عن بحث السندي، النت (ملتقى أهل الحديث).
(٦) انظر: فتاوى ابن إبراهيم ١٤٨/٥.

الصفا، وفيه قدر زائد على ما وضعت العقود عليه، والمسافة تقريبية[1].

– وقال اللواء إبراهيم رفعت باشا: الصفا الذي هو مبدأ السعي في أصل جبل أبي قبيس جنوبي المسجد الحرام على مقربة من بابه المسمى باب الصفا، وهو ما كان شبيها بالمصلى، طوله ستة أمتار، وعرضه ثلاثة، مرتفع عن الأرض بنحو مترين، يصعد إليه بأربع درجات، وفي جنوبي هذا المكان (أي: وراءه) أربع درجات أخرى صاعدة، أقيم عليها ثلاثة عقود (أقواس) في صف واحد من الشرق إلى الغرب، وبعد هذه الدرجات الخلفية أصل جبل أبي قبيس...، والمروة في الشمال الشرقي للمسجد الحرام على بعد منه، وهي منتهى السعي في أصل جبل قعيقعان، وهي محل مرتفع كالصفا، يصعد إليه بخمس درجات فقط، بعدها مصطبة طولها أربعة أمتار في عرض مترين، بعدها مصطبة أخرى عرضها متر واحد، وهي ملاصقة لجدار المروة الشمالي؛ إذ حولها ثلاث جدر في شماليها وشرقيها وغربيها، والدور من وراء ذلك، ومن دون الدرجات الخمس عقد شاهق من الجدار إلى الجدار، وهو بعيد عن مبدأ الدرج من أسفل بنحو مترين، والشارع الذي بين الصفا والمروة هو المسعى، وطوله ٤٠٥ أمتار، وعرضه تارة عشرة أمتار، وتارة اثنا عشر متراً[2].

وقد نوقش هذا الدليل بالآتي:

– أن المسعى في عهد رسول الله ﷺ كان عريضاً، وبنيت تلك المنازل بعد ذلك في عرض المسعى القديم، فهدمها المهدي، وأدخل بعضها في المسجد الحرام، وترك بعضها

(١) انظر: بحث السندي من موقع ملتقى أهل الحديث.
(٢) انظر: مرآة الحرمين ١/٣٢٠، ٣٢١
وانظر: التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم ٥ / ٣٥٥.

للسعي فيه، و لم يحول تحويلاً كلياً، وإلا لأنكره علماء الإسلام، مع توفرهم آنذاك، كأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، والإمام مالك بن أنس، وغيرهم كثير، وقد أقروا ذلك وسكتوا، وكذا من صار بعد ذلك في مرتبة الاجتهاد، كالشافعي، وأحمد، فكان ذلك دليلاً على صحة السعي؛ لاستحالة أن يضيع الحق في أمة محمد ﷺ في زمنٍ من الأزمان حتى تقوم الساعة.

فالمسعى في أول الإسلام غير محاط بجدار أو حاجز، بل كان طريقاً مستقيماً يصل بين ربوتي الصفا والمروة، متصلاً بما حوله من فسيح الصحراء وهضابها، وتطل عليه الجبال المحيطة بمكة، ثم بعد ذلك بلغ من طغيان الدور والمنازل التي أقيمت في حرمه أن اعوج اعوجاجاً يحول دون رؤية الصفا من المروة، أو رؤية المروة من الصفا، فانحراف المسعى هذا الانحراف يدل على أن عرض المسعى أكثر من تقديره من خمس وثلاثين ذراعاً؛ لأن السعي لا بد أن يكون بين الصفا والمروة، واستمرار الناس في قرون سابقة بين الصفا والمروة مع التواء الطريق الموصل بينهما من غير نكيرٍ دليلٌ على أن عرضه أكبر مما حدد بالأذرع الآنفة الذكر، فالمسعى في الأصل جميع ما بين الصفا والمروة، ولا يمتنع البناء فيما زاد عن قدر الحاجة، فإذا زادت الحاجة هدم من الأبنية ما تُوفَّى به الحاجة، شريطة أن يكون ذلك بين جبلي الصفا والمروة.

إذاً ما ذكر من تحديد عرض المسعى بما يقارب خمسا وثلاثين ذراعاً إنما هو وصف للواقع الذي شاهدوه، وليس ذلك بتحديد شرعي يلزم الرجوع إليه، كما تقدم من مضايقة البيوت لحدوده ومساحته، وشرع بعض خلفاء المسلمين في إزالة تلك المنازل وإدخالها في المسعى بحسب الحاجة إلى توسعة ما لم يخرج عن البينونة بين الصفا

والمروة[1].

– **الدليل الثاني لأصحاب القول الأول**: أن المسعى يحكمه طولاً جبل الصفا وجبل المروة، ويحكمه عرضاً: عمل القرون المتتالية من عهد النبيﷺ إلى يومنا هذا[2].

ونوقش: بما سبق ذكره بأن عمل القرون المفضلة السابقة، لا تحتاج إلى بيان العرض في عهد النبي ﷺ، وعهد الخلفاء الراشدين؛ لعدم تحجير عرض المسعى بحائط أو جدر، فما كان بين جبلي الصفا والمروة فهو طريق المسعى ومحلّه.

ولما ضاق المسعى بالدور والمنازل كان عمل القرون السابقة إزالة المباني وإدخالها في المسعى حسب الحاجة، مادام ذلك كله في حدود المشروع، وهو كونه بين الصفا والمروة.

الدليل الثالث: أن الصفا جبل صغير[3]، مما يلزم منه: أن عرض المسعى في جهة الصفا تكون صغيرة وأقل من عرض المسعى من جهة المروة.

ونوقش: بأن الصغر أمر نسبي ،فقد يكون كبيراً بانفراده ،صغيرًا بالنسبة إلى جبل أكبر منه ولا يلزم من صغره أن تكون حدود عرضه لا تزيد على أربعين متراً كما في التوسعة الحديثة.

---

(١) انظر: التاريخ القويم (٣٩٥/٥)، ورسالة في جواز توسعة عرض المسعى، للمعلمي (ص ١٤٢-١٤٣).
وانظر: المشفوعات مع البحث، صورة بينت التواء طريق المسعى وقد تزاحمت الدور حوله بدون استفادة.
(٢) انظر: قرار هيئة كبار العلماء رقم: ٢٢٧، وتاريخ ١٤٢٧/٢/٢٢هـ.
وانظر: مجلة الإمام، العدد الخامس، (ص٣٨).
(٣) انظر: تاج العروس للعلامة مرتضى الزبيدي (مادة صفو)، وتوسعة المسجد لعبد الوهاب أبو سليمان (ص١٧).

الدليل الرابع: أن الصفا شرعاً هو: الصخرات الملساء التي تقع في سفح جبل أبي قبيس، وكون الصخرات المذكورة لا تزال موجودة للآن وبادية للعيان، ولكون العقود الثلاثة لم تستوعب كامل الصخرات عرضاً فلا مانع شرعاً من توسعة المصعد المذكور بقدر عرض الصفا، وبناءً على ذلك فقد جرى ذرع عرض الصفا ابتداء من الطرف الغربي للصخرات إلى نهاية محاذاة الطرف الشرقي للصخرات المذكورة في مساحته موضع العقود القديمة، فظهر أن العرض المذكور يبلغ ستة عشر متراً، وعليه فلا مانع من توسعة المصعد المذكور في حدود العرض المذكور[١].

ونوقش: بأن حدود جبلي الصفا والمروة أوسع بكثير من حدود المسعى الحالي "القديم"، كما تشير إلى ذلك بعض أشعار العرب، ومن ذلك قول الأعشى الشاعر المتوفى في السنة السادسة من الهجرة هاجياً عمير بن المنذر:

فما أنت من أهل الحجون ولا الصفا ولا لك حق الشرب من ماء زمزم[٢]

وهذا البيت يوضح بأن جبل الصفا موضع متسع للسكن والاستقرار، وليس هو الحجر الأملس، بدليل أنه قابله بذكر الحجون، وهو جبل فسيح محل للسكن.

وقال مضاض بن عمرو بن الحارث:

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر[٣]

وقال قصي بن كلاب في قصيدة مشهورة:

---

(١) انظر: فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ جمع وترتيب وتحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم (١٤٨/٥).

(٢) انظر: ديوان الأعشى (ص ٢١٤).

(٣) انظر: أخبار مكة، للفاكهي (٩٧/١٢).

أنا ابن العاصمِينَ بـــني لـــؤيٍّ بمكـــة مولـــدي وبهـــا ربيـــت
ولي البطحاء قد علمت معـــدٌّ ومروتـــها رضيت بها رضـــيت [1]

والشاهد: قوله: "ومروتها رضيت بها رضيت"، فهو يشير إلى اتساع المروة، وأنها محل للرغبة والتملك والسكنى، ولهذا أشار إلى رضاه بها.

وهذه الأشعار وغيرها تدل على اتساع جبلي الصفا والمروة، وأنها كانت مكاناً لسكن مجموعة من الناس، والعرض المذكور إنما هو تحديد لعرض المسعى في زمانهم، وليس فيها تحديداً لجبلي الصفا والمروة كما سبق ذكره وإيضاحه [2].

الدليل الخامس: أن دار عباد بن جعفر شرقي المسعى القديم –قبل توسعة ١٤٢٨-١٤٢٩هـ– وكان طرفها البعيد ملاصق جبل أبي قبيس، وفي عهد المهدي هدموا أكثر دار عباد بن جعفر العائذي، وجعلوا المسعى والوادي منها، وما بقي من هذه الدار ملاصق لجبل أبي قبيس، وكان باب دار عباد متجهاً غرباً نحو العلم الأول القريب من الصفا، بحيث تكون الدار عن يمين المتجه من الصفا إلى المروة؛ لذا كان ابن عمر إذا حاذى باب بني عباد سعى (ركض) إلى زقاق بني أبي الحسين، مما يدل على أن المسعى قد استنفذ من الناحية الشرقية للمسعى في عهد المهدي[3].

وإليك النصوص التالية الدالة على ذلك:

- روى البخاري تعليقاً: "وقال ابن عمر: السعي من دار بني عباد إلى زقاق بني أبي

(١) انظر: السيرة النبوية، لابن هشام (١/ ١٢٨)، وأخبار مكة، للأزرقي (١/١٠٧).
(٢) انظر: موقع د/سعد بن تركي الخثلان.
(٣) انظر: فتح الباري (٣/٥٨٦)، وصحيح البخاري مع فتح الباري (٣/٥٨٦)، وبحث: حسن المسعى في بيان عرض المسعى.

الحسين"[١].

– وقد وصل الفاكهي[٢] أثر ابن عمر هذا من طريق ابن جريج، أخبرني نافع، قال: نـــزل ابن عمر من الصفا حتى إذا حاذى باب بني عباد سعى، حتى إذا انتهى إلى الزقاق الذي يسلك بين دار بني أبي حسين ودار بنت قرطبة".

– ورواه من طريق عبد الله بن أبي يزيد، قال: رأيت ابن عمر يسعى من مجلس أبي عباد إلى زقاق ابن أبي حسين. قال سفيان: هو بين العلمين".

– وقال ابن حجر[٣]: "وروى ابن أبي شيبة، من طريق عثمان بن الأسود، عن مجاهد وعطاء، قال: رأيتهما يسعيان من خوخة بني عباد إلى زقاق بني أبي الحسين ، قال: فقلت لمجاهد، فقال: هذا بطن المسيل الأول.

– وقال الأزرقي[٤]: "فلما أن أوسع المهدي المسجد الحرام في سنة سبع وستين ومائة، وأدخل الوادي في المسجد الحرام، أُدخلت دار عباد بن جعفر هذه في الوادي، اشتريت منها، وصيرت بطن الوادي اليوم، إلا ما لصق منها بالجبل، جبل أبي قبيس....".

– وقال الفاكهي: "... وما بقي منها لاصق بجبل أبي قبيس"[٥].

وقال أيضا: "وهدموا أكثر دار عباد بن جعفر العائذي، وجعلوا المسعى والوادي

(١) انظر: فتح الباري (٥٨٦/٣).
(٢) انظر: أخبار مكة للفاكهي (٣٢٩/٣).
(٣) انظر: فتح الباري (٥٨٧/٣).
(٤) انظر: أخبار مكة، للأزرقي (٢٥٩/٢-٢٦٠).
(٥) انظر: أخبار مكة، للفاكهي (٣٢٩/٣).

فيها، وهدموا ما كان بين الصفا والوادي من الدور...."[1].

- وقال الأزرقي: "وكان باب دار محمد بن عباد بن جعفر عند حد ركن المسجد الحرام اليوم، عند موضع المنارة في نحر الوادي، فيها علم المسعى، وكان الوادي يمر دونها في موضع المسجد الحرام اليوم..."[2].

- وقال الفاكهي -نقلا عن جده-: "وذلك أن الوادي كان داخلاً لاصقاً بالمسجد في بطن المسجد اليوم، وكانت الدور وبيوت الناس من ورائه في موضع الوادي اليوم، إنما كان موضعه دور الناس، وإنما كان يسلك من المسجد إلى الصفا في بطن الوادي، ثم يسلك في زقاق ضيق حتى يخرج إلى الصفا من التفاف البيوت، فيما بين الوادي والصفا، وكان المسعى في موضع المسجد الحرام اليوم"[3].

من هذه النقول يتضح بأن المسعى من الجهة الشرقية للصفا قد استنفدت، ولم يبق إلا ما لصق بجبل أبي قبيس من دار عباد بن جعفر، والله تعالى أعلم.

قال مقيده -عفا الله عنه-: **والجواب عن ذلك:** بأن الحكايات التاريخية لا يعتمد عليها في إثبات الأحكام الشرعية؛ إذ إن هذا التحديد بحيث لم يبق من الجهة الشرقية للمسعى إلا الجدار الملاصق لجبل أبي قبيس في توسعة المهدي الثانية، يحتاج ذلك إلى الإسناد الصحيح الذي تنبني عليه الأحكام الشرعية، إذ إن هذه الأمة أمة الإسناد، وسيأتي أن أبا إسحاق في وصف جبل الصفا أن طرفاً من جبل أبي قبيس يتعرج خلف جبل الصفا.

---

(١) انظر: المصدر السابق (١٧٣/٢).
(٢) انظر: أخبار مكة، للأزرقي (٧٩/٢).
(٣) انظر: أخبار مكة (١٧٠/٢).
وانظر رسماً تقريبياً لحال المسعى قبل هدم الخليفة المهدي وبعده في بحث: حسن المسعى في بيان عرض المسعى، لمحمد حسين الهمداني (ص ٧).

الدليل السادس: ما ذكره العلماء والمؤرخون من تقدير عرض المسعى في زمانهم القديم بأنه خمسة وثلاثون ذراعاً أو قريباً من هذا التقدير.

وإليك هذه النصوص التالية الدالة على ذلك:

- قال الأزرقي المتوفى سنة ٢٢٣ هـ: إن عرض المسعى فيما بين العلم الذي على باب المسجد إلى العلم الذي على دار العباس خمسة وثلاثون ذراعاً ونصف الذراع"[(١)]. أي: ما يقارب سبعة عشر متراً تقريباً.

- وقال صاحب كتاب المناسك وطرق الحج[(٢)]: "وذرع المسعى من المسجد الحرام إلى دار العباس اثنان وثلاثون ذراعاً، أي: ما يقارب خمسة عشر متراً تقريباً".

- وقال الفاسي[(٣)]: "المسافة بين باب العباس إلى دار العباس: إحدى وثلاثين ذراعاً وخمسة أسباع ذراع. وأما من العلم الذي بمنارة باب علي إلى الميل المقابل له في الدار المعروفة بدار سلمة، فقد ذكر أنه سبعة وثلاثين ذراعاً ونصف ذراع وسدس سبع ذراع".

- وقال الفاكهي[(٤)]: "وذرع ما بين العلم الذي على باب المسجد إلى العلم الذي بحذائه على باب دار العباس بن عبد المطلب ﷺ وبينهما عرض المسعى خمسه وثلاثون ذراعاً واثنتا عشرة أصبعًا، وعلى هذا يكون العرض ستة عشر متراً تقريباً.

(١) انظر: أخبار مكة (١١٩/٢).
(٢) انظر: بحث السندي (ص ٥٠٢).
(٣) انظر: شفاء الغرام (٥١٩/١).
(٤) انظر: أخبار مكة (٢٤٣/٢).

- وقال با سلامة[1]: "وعرض أصل الصفا التي عليها العقود ١٢ متراً".

- قامت اللجنة المكلفة في عهد الشيخ محمد إبراهيم آل الشيخ، والمكونة من: الشيخ عبد الملك بن إبراهيم، والشيخ عبد الله جاسر، والشيخ عبد الله بن دهيش، والشيخ علوي مالكي، والشيخ محمد الحركان، والشيخ يحيى أمان، بحضور صالح قزاز، وعبد الله بن سعيد مندوبي، والشيخ محمد بن لادن، بذرع الصفا كاملا، بما في ذلك ما زاد على العقود الثلاثة، وكتبت: "وبناءً على ذلك فقد جرى ذرع عرض الصفا ابتداءً من الطرف الغربي للصخرات إلى نهاية محاذاة الطرف الشرقي للصخرات المذكورة في مسامته موضع العقود القديمة فظهر أن العرض المذكور يبلغ ستة عشر متراً[2].

ولا تعارض، والقول بـــ"١٦" متراً؛ لأن الأول ذرع ما عليه العقود فقط، أما القول الآخر "١٦"متراً: فذرعت أصل الصفا وفيه القدر الزائد عن ما وضعت علي العقود[3].

وذرع اليد ليس مقياساً منضبطاً، بل هو تقريبي، والأذرع متفاوتة طولاً وقِصراً، وهناك أنواع من الأذرع، ذراع الحديد، والذرع الهاشمي، وذراع اليد[4].

ونوقش: بأن هذا التقدير نصٌّ من العلماء على عرض المسعى في عهدهم، وصار

(١) انظر: كتاب تاريخ عمارة المسجد الحرام، لحسين با سلامة (ص ٣٠٣).
وانظر: المسجد الحرام في ضوء الكتاب والسنة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير للطالب/ محمد فريد الدين راشد، بإشراف أ.د. مصطفى أمين القاري، كلية الشريعة بمكة المكرمة، عام ١٣٩٩هـ.
(٢) انظر: فتاوى سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم (١٤٨/٥).
(٣) انظر: بحث كلمة حق في توسعة المسعى (ص٦).
(٤) انظر: المصدر السابق (ص٦).

الباقي بين الصفا والمروة يزاد في المسعى عند الحاجة [١].

ويدل على ذلك ما يلي:

أ- ما ذكره أبو إسحاق الحربي في وصفه لمكة يوم أن حج إليها، في كتابه: المناسك، جبل الصفا، وذكر أن امتداد جبل أبي قبيس "من طرق باب الصفا إلى منعرج الوادي، وأن طرفاً من جبل أبي قبيس يتعرج خلف جبل الصفا"[٢].

ويمكن أن يجاب عليه: بأن امتداده من طرف باب الصفا إلى منعرج الوادي لا يعني تجاوزه، أي: نهاية المسعى القديم قبل توسعة الملك عبد الله للمسعى.

ب- ما ذكره السعدي -رحمه الله تعالى- عن الاجتماع مع الشيخ محمد بن إبراهيم لعلماء نجد وعلماء الحجاز، وقال: "وكذلك المسعى:

منهم من قال: إن عرضه لا يحد بأذرع معينة، بل كل ما كان بين الصفا والمروة فإنه داخل في المسعى كما هو ظاهر النصوص من الكتاب والسنة، وكما هو ظاهر فعل الرسول ﷺ وأصحابه ومَن بعدهم.

ومنهم من قال: يقتصر فيه على الموجود، ولا يزاد فيه لا زيادة يسيرة، يعني في عرضه، وهو قول أكثر الحاضرين، ويظهر من حال الشيخ محمد أن يعمل على قول هؤلاء؛ لأنه لا يحب التشويش، واعتراض أحد [٣].

---

(١) انظر: رسالة المعلمي، تحقيق با زمول (ص١٤٣).

(٢) انظر: كتاب المناسك، تحقيق حمد الجاسر (ص٤٤٩)، وبحث توسعة المسعى، للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان (ص٣٩-٤٠).

(٣) انظر: الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة، وهي الرسائل الشخصية العلمية من الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي إلى تلميذه الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل، ومسائل أخرى، اعتنى بها وعلق عليها هيثم بن جواد الحداد، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، دار ابن الجوزي، الدمام، شارع ابن خلدون.

ويمكن أن يجاب عنه: بأن غاية ما فيه أن المسالة في عرض المسعى في عهد محمد بن إبراهيم غير مجمع عليها، وليس فيه دليل على أن عرض المسعى أوسع مما كان.

الدليل السابع: إنكار أهل مكة توسعة المسعى عام١٢٦٦هـ؛ حيث أراد المشير الحاج محمد حسيب باشا أن يوسع المسعى ويهدمها؛ ليتسع على الحاج حال السعي، ويأخذ من الدور الداخلة في مشعر المسعى، ويجعل طريقاً في الذاهب للسعي وآخر للآيب، ونصب حبلا، كان مراده أن يجعل عوضه "درابزانا" من الحديد أو غيره، وهدم بعض الدور الداخلة بالمشعر، فكتب فيه بعض أهالي مكة المشرفة، ونقموا عليه، وشكوه، وعزل سنة ١٢٦٦هـ[(١)].

ويمكن أن يجاب عنه: بأن المنكرين بعض أهالي مكة لا جميعهم، وإن كان ذلك مما يستأنس به إلا أن الحجة في الإجماع، وهو غير موجود في هذا الدليل، علماً بأن الإجماع: لا يقتصر على مجتهدي أمة محمد ﷺ في مكة أو المدينة فقط، وإنما في جميع بقاع العالم، وليس كل أهالي مكة علماء.

الدليل الثامن: الإجماع على أن المسعى هو المكان المعروف بين الصفا والمروة، توارثه المسلمون من عهد إبراهيم -عليه السلام- إلى يومنا هذا، قبل حصول الخلاف في توسعة المسعى عام ١٤٢٨هـ، وقد سعى النبي ﷺ في المكان المحدد هذا، وقال: «**لتأخذوا مناسككم، فإني لا أدري لعلي لا أحج بعد حجتي هذه**» [(٢)].

---

(١) انظر: إلى التاريخ القويم (٣/٣٥١)، وحسن المسعى في الرد على القول المحدث في عرض المسعى، للشريف محمد الصمداني (ص ٢٧).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢/٩٤٣)، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا، وبيان قوله صلى الله عليه وسلم «لتأخذوا مناسككم»، عن جابر بن عبد الله –رضي الله عنهما-، حديث رقم (٣١٠/١٢٩٧).

وقد نقل الإجماع على ذلك الفاسي في شفاء الغرام[١]، وملا علي قاري في مرقاة المفاتيح[٢]، حيث قال: "والمسعى هو: المكان المعروف اليوم؛ لإجماع السلف والخلف عليه كابراً عن كابر".

ونوقش: بأن الإجماع منعقد على صحة السعي في المكان المعروف بالسعي، لا أن غيره ليس محلاً للسعي[٣].

وأُجيب: بأن توقف الخليفة المهدي عن هدم بقية دار عباد بن جعفر لظهور حد جبل أبي قبيس في دار عباد هو انتهاء محل السعي المحصور بين الصفا والمروة من الجهة الشرقية، فحملتهم الهمم والدواعي لضبط حدود ما بين الصفا والمروة عند ما رأوا تغيير الخلفاء لها، ولا ريب أن معرفتهم بحدود الجبال وأسمائها وما يدخل فيها وما لا يدخل، أَولى بالاتباع من معرفة المعاصرين بلا خلاف[٤].

وعند التأمل: نجد أن هذا الجواب مرده إلى الاستدلال بالدليل الخامس السابق الذكر، علماً بأن المسعى عرضاً من الجهة الغربية يُمكن توسعته كما كان قبل توسعة المهدي، مما يدل على أن الإجماع المذكور على صحة السعي في المكان المعهود فيه نظر، والله- تعالى- أعلم.

* * *

(١) انظر: شفاء الغرام (١/٥٢١).
(٢) انظر: الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، للقطبي النهروالي، طبعة مكتبة مصطفى أحمد الباز، تحقيق هشام عبد العزيز عطا (ص١٣٨).
وانظر: بيان الشيخ صالح الفوزان عضو هيئة كبار العلماء حول توسعة المسعى، ومنسك الإمام الشنقيطي (ص٣٢١).
(٣) انظر: حسن المسعى في الرد على القول المحدث في عرض المسعى (ص٣١).
(٤) انظر: المصدر السابق (ص٣١-٣٢).

المبحث الثاني
في بيان القول بجواز السعي في التوسعة الجديدة

ذهب بعض العلماء إلى القول بجواز السعي في التوسعة الجديدة للمسعى الجديدة والمحدثة عام ١٤٢٨-١٤٢٩هـ في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وهو القول الثاني في هذه المسألة.

وبهذا القول قال بعض هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ،كابن منيع في قوله الأخير، والدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، وكذلك قال به الشيخ الدكتور عويد المطرفي، وغيرهم[(١)].

واستدلوا على ذلك بعدد من الأدلة، منها:

- الدليل الأول: قوله- تعالى-:﴿ ۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾[(٢)]، حيث أمر الله- تعالى- بالطواف بين هذين الجبلين "الصفا والمروة".

والصفا: جبل في سفح جبل أبي قبيس، معروف بذاته وصفاته، يمتد في أصله، وقاعدته الغربية جنوباً إلى منعرجة نحو أجياد الصغير (موضع قصر الضيافة اليوم)، ويمتد شمالاً إلى منعطفة نحو البطحاء (موضع الساحة الواقعة اليوم أمام باب العباس)، وكانت

(١) انظر: توسعة المسعى عزيمة لا رخصة للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان (ص٦٧)، ورفع الأعلام بأدلة جواز توسيع عرض المسعى المشعر الحرام، للدكتور عويد المطرفي الحربي، بخط يده - يرحمه الله تعالى- (ص ١)، ضمن مجلة الدعوة، العدد ٢١٣٨. ربيع الآخر عام ١٤٢٩هـ.
(٢) سورة البقرة، جزء من الآية: ١٥٨.

أطراف ومرتفعات جبل الصفا الغربية مما يلي أجياد تمتد ظاهرة للعيان عند بدء التوسعة في عام ١٣٧٥هـ في عهد الملك سعود –رحمه الله تعالى-؛ حيث ظهر امتداد طرفه الغربي الجنوبي المحاذي لمسيل البطحاء من جنوبها[١].

وذكر أبو إسحاق الحربي في وصفه لمكة يوم أن حج إليها في كتابه المناسك جبل الصفا، وبيَّن أن امتداده أمام جبل أبي قبيس: من طرف باب الصفا إلى منعرج الوادي..... وأن طرفاً من جبل أبي قبيس يتعرج خلف جبل الصفا[٢].

وهذا يدل على أن جبل الصفا متسع وله أطراف ممتدة والتوسعة الحديثة داخلة في ضمن حدود المسعى عرضاً.

ونوقش هذا الدليل: بأن الصفا والمروة جبلان صغيران، فيقال في تعريفه: "حجر أملس"، وهو جبل صغير في لحف (أسفل) أبي قبيس، وذكر المؤرخون أنه كان يصعد للصفا ببضع درجات، مما يدل على أنه جبل صغير، فتكون التوسعة الحديثة خارج الحد الذي يقع بين الصفا والمروة[٣].

وأُجيب عن ذلك بعدة إجابات، منها:

أ- أن الصغر أمر نسبي، فقد يكون كبيراً بانفراده، صغيراً بالنسبة إلى جبل أكبر منه[٤].

ب- كما أن قول أبي إسحاق –السابق– في تحديده لجبل الصفا إلى منعرج

(١) انظر: رفع الأعلام بأدلة جواز توسيع عرض المسعى المشعر الحرام.
(٢) انظر: كتاب المناسك لأبي إسحاق الحربي (ص ٤١٧)، تحقيق حمد الجاسر المطرفي.
(٣) انظر: حسن المسعى، للصمداني (ص٤٢).
(٤) انظر: كما سبق.

الوادي: ينص صراحة على اتساع هذا الجبل شمالاً إلى منعطفه من واجهته الغربية إلى منعطفه نحو الشمال المقابل للبطحاء (الساحة الشرقية للمسعى)[1].

جـ- قال الأعشى هاجياً عمير بن عبد الله بن المنذر:

فما أنت من أهل الحجون ولا الصفا ولا لك حق الشرب من ماء زمزم[2].

فالشاعر يريد سكان جبل الصفا وما حوله مما هو موضع للسكن والاستقرار، ولا يريد الصفا الذي هو الحجر الأملس؛ لأنه ليس محلاً للسكن، ولأن الشاعر قابل ذكر الصفا بذكر الحجون متسع المواضع، مريداً سكان الجبلين، مما يدل على أن الصفا في هذه الآية الكريمة موضع متسع يمكن الاستفادة مما تشمله التسمية منه في توسيع عرض المسعى، إذ الشاعر عربي ممن يحتج بدلالة قوله في دلالة ألفاظ اللغة التي نـزل القرآن مخاطباً العرب بها[3].

د- أن الصفا مقرون بالمروة في الآية الكريمة، وكذا في ذكر مَن وصفَها، مما يدل على اتساع المروة، وأنها لا تقتصر على ما كان عليه العقد الذي كان منصوباً على الطرف الشمالي من المروة قبل توسعة المسعى، وذلك لما يلي:

- ما ذكره علماء اللغة في تعريف المروة:

قال ابن منظور في لسان العرب[4] في المروة: "جبل مكة شرفها الله- تعالى-"، وقال: "ومروة المسعى التي تُذكر مع الصفا، وهي أحد رأسيه اللذين ينتهي السعي إليهما".

(١) انظر: توسعة المسعى عزيمة لا رخصة (ص ٤٠-٤١).
(٢) انظر: ديوان الأعشى (ص ٢١٤).
(٣) انظر: رفع الأعلام (ص ٨).
(٤) انظر: لسان العرب (٤١٨٨/٧، مادة: مرا).

وقال الفيومي[١]: "المرو: الحجارة البيض، الواحدة مروة، وسُمي بالواحد: الجبل المعروف بمكة".

فهذا يدل على أن المقصود بالمروة في الآية الكريمة: جبل بعينه بمكة، وليس حجراً ولا موضعاً صغيراً في جبل يقصر الحكم عليه دون غيره من بقية الجبل المقصود بالخطاب، مواجهاً لجبل الصفا[٢].

قول قصي الجد الرابع للنبي ﷺ وهو يفخر بسلطانه على أرض المروة وما جاورها:

ولي البطحاءُ قد علمت مَعَدٌّ ومروتها رضيت بها رضيت[٣]

فهذا لا يقصد ذات المروة: التي هي الحجر الأبيض لوجود هذا النوع، وإنما يفخر أن نفوذه على جبل المروة وامتداده وما حوله من الأرض التي هي محل للرغبة في التملك والسكن والسيارة[٤].

قول أبي سفيان بن حرب: "يزعم ابن فرقد أني لا أعرف حقي من حقه، له سواد المروة ولي بياضها"[٥].

وسواد المروة هو: ما امتدت إليه ساحة المروة السوداء، ووصل إليه عرضها من ناحيتها الغربية، من طريق جبل المروة الغربي المواجهة من الشمال اليوم لباب الفتح.

وبياضها: مما يلي دار أبي سفيان الذي يقع اليوم مكانه على يسار النازل من المدعى

(١) انظر: المصباح المنير (٢/٥٧٠، مادة: مرا).
(٢) انظر: رفع الأعلام (ص ١٣).
(٣) سبق تخريجه.
(٤) انظر: المصدر السابق (ص ١٥).
(٥) انظر: أخبار مكة، للأزرقي (٢/١٦٥، و ٢٣٧).

إلى الساحة الشرقية من المروة، وما يتصل بها من الساحة الواقعة شرق المسعى[١].

وهذا يدل على اتساع مسمّى المروة وواقعها، وأن المروة البيضاء التي تحقق القول اليوم في امتدادها شرقا تصل ارتفاعها دار أبي سفيان الواقعة على يسار النازل اليوم من شارع المدعى إلى سادة المسعى، وأن المروة السوداء تمتد غرب المروة المعروفة اليوم، مما يدل على اتساع مساحة المروة إلى الجهة الشرقية، أوسع بكثير مما يقصر الناس التسمية علية اليوم من ظنهم أنها واحدة، وأنها مقصورة على ما كان علية العقد الذي كان منصوباً على الطرف الشمالي من المروة قبل توسعة المسعى[٢].

– عندما حج النبي ﷺ كان معه أكثر من مائة ألف نفس، وهؤلاء إذا سعوا بين الصفا والمروة فلا شك أنهم سينتشرون فيما بين الصفا والمروة في مساحة هي أوسع من المسعى الحالي، ولم يثبت أن النبي ﷺ نهاهم عن تجاوز حد معين، ولم يكن ثَمَّ جدار أو بناء يحجزهم[٣].

فالخلاصة: أن المسعى لم يحدد عرضه في الآية الكريمة، ولم يجئ عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة ومن بعدهم لتحديد عرض المسعى، إلا ما ذكره الأزرقي في زمانه أنه ذرع ما بين العلمين الأخضرين اللذين يليان المروة فوجد ذلك خمسة وثلاثين ذراعاً، ونصف الذراع[٤].

وعدم مجيء شيء عن النبي ﷺ وأصحابه في تحديد عرض المسعى يشعر بأن تحديده

(١) انظر: رفع الأعلام (ص ١٦/١٧).
(٢) انظر: المصدر السابق (ص١٧).
(٣) انظر: بحث في المسعى الجديد للعودة (ص ٢).
(٤) سبق بيانه.

غير مقصود شرعاً، وإلا لكان -لتعرضه لمزاحمة الأبنية- أولى بالتحديد من عرفات ومزدلفة ومنى، وقد ورد في تحديدها ما ورد[١].

ويناقش: أن ذلك شريطة أن يكون السعي متحققاً - عرضاً- في حدود العرض الطبيعي لمسمى الجبلين.

الدليل الثاني للقول بجواز السعي في المسعى الجديد: قول الله ﷻ: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ ﴾[٢].

فأمر الله- تعالى- تطهير ما حول البيت للطائفين والعاكفين والمصلين، بالقدر الذي يكفيهم ويسعهم، وبهذا جرى عمل الأمة، فقد وُسِّع المسجد في عهد عمر بن الخطاب ﷺ، ثم في عهد عثمان بن عفان ﷺ، ثم في عهد عبد الله بن الزبير ﷺ، ثم بعد ذلك، والناس إذا كثروا ولم يسعهم الموضع وجب توسعته بدلالة الآية، وتوسعة المسجد هي في نفسها توسعة للمطاف؛ لاتفاق العلماء على صحة الطواف فيما يُزاد في المسجد، غير أن منهم من شرط ألاّ يحول بين الطائف والكعبة بناء[٣].

ويناقش: بأن توسعة المسجد وتوسعة المطاف على الكعبة لا إشكال فيها؛ لكون مطاف الكعبة تابع لتوسعة المسجد، وقد وقع اتفاق العلماء -كما سبق- على مشروعية توسعة المسجد، وإنما الإشكال في توسعة عرض المسعى، لكون النص القرآني

(١) انظر: رسالة في جواز توسعة عرض المسعى، للمعلمي (ص١٣٣/١٣٤).
(٢) سورة البقرة، جزء من الآية: ١٢٥.
(٣) انظر: رسالة المعلمي في جواز توسعة عرض المسعى (ص١٣٧).

حدَّد السعي بين الصفا والمروة، فإذا تحققت التوسعة لعرض المسعى في حدود العرض الطبيعي لمسمى الجبلين فلا إشكال.

الدليل الثالث للقول بجواز السعي في المسعى الجديد: شهادة الشهود، وسأذكر هنا عددا من الشهادات:

١- قال الشيخ عبد الله بن جبرين -رحمه الله تعالى-: "إن المسعى الجديد امتداد للصفا والمروة، وشاهدته بنفسي قبل ستين عاما"، يقصد امتداد جبلي الصفا والمروة قبل أن يُزالا بغرض التوسعة السعودية وبغرض عمل الشوارع، ثم أضاف قوله: مطالباً باقي أعضاء هيئة كبار العلماء بالتراجع عن فتواهم الأول بالاعتراض....[1].

قال مقيده: وقد سمعت الشيخ عبد الله بن جبرين، عندما سُئل عن التوسعة الجديدة في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، فقال: أدركت الصفا أوسع مما كان عليه قبل التوسعة .أ. هـ، عبر قناة المجد.

٢- وقال الشيخ الدكتور عويّد بن عياد المِطْرفي الحربي-رحمه الله تعالى[2]- عن الصفا: "معروف بذاته وصفاته، يمتد ارتفاعاً في سنده-ما قابلك من الجبل وعلا من سفحه-، ويمتد في أصله وقاعدته الغربية جنوبًا إلى منعرجه نحو أجياد الصغير (موضع قصر الضيافة اليوم)، ويمتد شمالاً إلى منعطفه نحو البطحاء (موضع الساحة الواقعة اليوم أمام باب العباس، وكانت أحداب ومرتفعات جبل الصفا الغربية مما يلي أجياد، تمتد

(١) انظر: حدود الصفا والمروة، للدكتور عبد الملك بن دهيش (ص٧٤٠).

(٢) عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى، وهو من أهل مكة، وممن له دراية بتضاريس مكة وجبالها، وقد توفي -رحمه الله تعالى- سنة ١٤٢٩هـ، - أثناء توسعة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود للمسعى، وقد أثنى عليه من عرفة خيراً، وحرصت على الالتقاء معه أثناء كتابة هذا البحث، بيد أنه كان مريضاً بالسرطان في المستشفى و لم أتمكن من مقابلته.

ظاهرة للعيان قبل أن تبدأ الهدميات لتوسعة المسعى والمسجد الحرام من ناحيته الجنوبية وغيرها، في شهر صفر عام ١٣٧٥هـ، في عهد الملك سعود –رحمه الله تعالى– وكان على أحد أكتافه الممتدة جنوباً المتصلة بجبل أجياد الصغير ثنية يُصعدُ إليها من أجياد الصغير... وأن امتداد طرفه الغربي الجنوبي المحاذي لمسيل البطحاء من جنوبها كان يصل قبل إزالته في التوسعة إلى موضع الباب الشرقي للسلم الكهربائي الصاعد اليوم إلى الدور الثاني من المسجد الحرام من ناحية أجياد، وإلى موضع قصر الضيافة الملاصق للبيوت الملكية من الجهة الجنوبية الذي موضعه الحالي جزء مرتفع من جبل الصفا....." أ.هـ.

وقال عن المروة: "وقد كان معروفاً قبل نسف ارتفاعات هذا الجبل وإزالتها أن جميع المباني والبيوت التي كانت قائمة في هذه المنطقة كانت مبنية على الجبل، وأن ارتفاعاته التي كانت تحت تلك البيوت قد أزالتها معاول النسف والتفجير؛ تسهيلاً لسير الناس من حجاجٍ وعمّار ومواطنين عليها دون إعاقة ولا عنت، وكانت البيوت السكنية التي لا يزال بعض سكانها أحياء يرزقون– والحمد لله– أعرف كثيراً منهم، تفترش بيوتهم واجهة جبل المروة الممتدة شرقاً إلى الطريق النازل اليوم من المدعى إلى ساحة المسعى، كما تفترش سفحه ومنحدراته وارتفاعاته الواقعة على واجهته الجنوبية المطلة على المسعى وعلى الوادي الفاصل بين جبل الصفا وجبل المروة، الذي ابتطحته البيوت السكنية هو الآخر قبل التوسعة السعودية....، إن الواجهة الجنوبية الشرقية لجبل المروة المواجهة لجبل الصفا من الشمال كانت مغطاة بالبيوت السكنية، منقادة متراصة بعضها بجانب بعض على طول متن الجبل، من ملاصقة جدر المروة الشرقي إلى الطريق الصاعد من شرقي الطرف الشمالي للمسعى إلى المّدعى.

وقد كانت بيوت السادة المراغنة التي كان يستأجرها صالح محمد سابق على جبل المروة ملاصقة جدرانها جدر المروة الشرقي، وعرض بيوتهم الملاصق لجدر المروة من الشرق ممتداً نحو الشرق حوالي خمسة عشر متراً، ويتصل به ملاصقة من الشرق حوش المحناطة الذي كان بائعوا الحبوب ينخلون فيه حبوبهم قبل بيعها وامتداده من دار المراغنة على جبل المروة -أيضا- إلى جهة الشرق باتجاه طريق المدعي حوالي خمسة وعشرين متراً، وتمتد منه سقيفة طويلة هي الطريق منه إلى طريق المدعى لمن أراد الذهاب بالجنوب المنخولة إلى أصحابها البائعين، فهذا بعض عرض واجهة مرتفعات جبل المروة من ناحية الشرق، من ملاصقة المروة التي يسعى منها الناس على خطٍ مستقيم نحو الشرق إلى شارع المدعى على متن جبل المروة، كان مرتفعاً جبلياً عن مستوى المسعى ارتفاعاً ظاهراً يعرفه العام والخاص قبل تكسيره وتسويته بالأرض...، **والحاصل** الذي لا مَيْنَ فيه ولا مراء فيه أن المرتفعات الجبلية الصخرية لواجهة جبل المروة الشرقية الجنوبية تمتد شرق موقع المروة الحالي الذي يقف عليه الساعون اليوم زيادة عما هو علية الحال الآن بما لا يقل عن أربعين متراً من ناحية الشرق، حتى تلاقي الطريق النازل من المّدعى إلى ساحة المروة الشرقية"[1].أ. هـــ.

فهذا التحديد والوصف الدقيق لما كان عليه الصفا والمروة قبل تغير معالمها من رجل من رجالات مكة، وعاصر تلك الأحداث والتغيرات الطارئة على هذه الشعائر يدل دلالة واضحة على قوة الضبط لما أدلى به من معلومات يجعله من أقوى المدلين بشهادتهم في عرض المسعى.

(١) انظر: رفع الأعلام بأدلة جواز توسيع عرض المسعى المشعر الحرام (ص ٥-٢١).

٣- وقال أحمد زكي يماني: "... ولم يكن في امتداد عرض المروة إشكال، ولم يكن المعاصرون من المسلمين قد شاهدوا جبل الصفا قبل إزالة جزء كبير منه كما شاهدته في مقتبل عمري"(١).

٤- شهادة الشهود في المحكمة الكبرى بمكة المكرمة وصدور صكٍّ شرعيٍّ بهذه الشهادة برقم ١١/٤٤/١٥٨، تاريخ ١٤٢٧/١٢/٢٥هـ عند القاضي عبد الله بن ناصر الصبيحي، جاء فيه: "في يوم الأحد الموافق ١٤٢٧/١٢/٢٤هـ حسب تقويم أم القرى حضر عميد معهد خادم الحرمين الشريفين لأبحاث الحج الدكتور أسامة بن فضل البار، وأحضر معه فوزان بن سلطان بن راجح العبدلي الشريف، حامل بطاقة رقم (١٠٠١٦٤٠٦٦)، وهو من مواليد عام ١٣٤٩هـ، فقرَّر قائلاً: إني أذكر أن جبل المروة يمتد شمالاً متصلاً بجبل قعيقعان، وأما من الجهة الشرقية فلا أتذكر، وأما موضوع الصفا فإني أتوقف، كما حضر الدكتور عويد بن عياد الكحيلي المطرفي حامل دفتر العائلة رقم (١٠٠١٧٨٧٧٦٩)، وهو من مواليد عام ١٣٥٣هـ، وقرَّر قائلاً: إن جبل المروة كان يمتد شرقاً من موقعه الحالي بما لا يقل عن ثمانية وثلاثين متراً، وأما الصفا فإنه يمتد شرقاً بأكثر ذلك بكثير، كما حضر فضيلة كبير سدنة البيت الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن عبد القادر شيبي، حامل البطاقة رقم (١٠٠٧١٣٩٩٤٠)، وهو من مواليد عام ١٣٤٩هـ، فقرَّر قائلاً: إن جبل المروة يمتد شرقاً وغرباً ولا أتذكر تحديد ذلك بالمتر.

وأما الصفا فإنه يمتد شرقاً بمسافة طويلة حتى يقرب من القشاشية، بما لا يزيد على

(١) انظر: المقدمة لكتاب: توسعة المسعى عزيمة لا رخصة، د/ عبد الوهاب أبو سليمان (ص ٨).

خمسين متراً، كما حضر حسني بن صالح بن محمد حامل البطاقة رقم (١٠٠٤٠٨٥٦٨)، وهو من مواليد عام ١٣٥٧هـ، وقرَّر قائلاً: إن جبل المروة يمتد غرباً ويمتد شرقاً بما لا يقل عن اثنتين وثلاثين متراً، وكنا نشاهد البيوت على الجبل، ولما أُزيلت البيوت ظهر الجبل، وتم تكسيره في المشروع، وأما جبل الصفا فإنه يمتد من جهة الشرق بأكثر من خمسة وثلاثين أو أربعين متراً، كما حضر مدير جامعة الملك عبد العزيز السابق معالي الأستاذ الدكتور محمد بن عمر بن عبد العزيز زبير، حامل البطاقة رقم (١٠٥٠٦٤٠٥٥٤)، وهو من مواليد عام ١٣٥١هـ، وقرَّر قائلاً: "إن المروة لا علم لي بها، وأما الصفا فالذي كنت أشاهده أن الذي يسعى كان ينـزل من الصفا ويدخل في برحه عن يمينه، وهذه البرحة يعتبرونها من شارع القشاشية، ثم يعود إلى امتداد المسعى بما يدل على أن المسعى في تلك الأماكن أوسع، كما حضر الدكتور درويش بن صديق بن درويش جستنية، حامل البطاقة رقم (١٠١٩٥٥٩٥٨٠)، وهو من مواليد عام ١٣٥٧هـ، فقرَّر قائلاً: "إن بيتنا سابقاً كان في الجهة الشرقية من نهاية السعي في المروة، وكان يقع على الصخور المرتفعة التي هي جزء من جبل المروة، وقد أُزيل جزء كبير من هذا الجبل، بما في ذلك المنطقة التي كان عليها بيتنا، وذلك أثناء التوسعة التي تمت في عام ١٣٧٥هـ، وهذا يعني امتداد جبل المروة شرقاً، في حدود من خمسة وثلاثين إلى أربعين متراً شرق المسعى الحالي، وأما الصفا فإنها كانت منطقة جبلية، امتداداً متصلاً بجبل أبي قبيس، ويعتبر جزءاً منه، وكنت أصعد من منطقة السعي في الصفا إلى منطقة أجياد خلف الجبل، كما حضر محمد بن حسين بن محمد سعيد جستنية، حامل البطاقة رقم (١٠٠١٧٧٠٢٠٣٠)، وهو من مواليد عام ١٣٦١هـ، وقرَّر قائلا: إن جبل المروة كان يمتد من الجهة الشرقية، والظاهر أنه يمتد إلى المدّعى،

وأما جبل الصفا فإنه يمتد شرقاً -أيضا- أكثر من امتداد جبل المروة، فأمرت بتنظيم صك بذلك، وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. حرر في: ١٤٢٧/١٢/٢٤هـ. القاضي عبد الله بن ناصر الصبيحي، القاضي بالمحكمة العامة بمكة المكرمة"[(١)].

وبعد هذا العرض لشهادة الشهود يظهر بما لا يدع مجالاً للشك أن توسعة المسعى الحالية -في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود عام ١٤٢٩هـ داخلة في عرض المسعى؛ لكونها بين الصفا والمروة، و لم تخرج عن الحدود الشرعية حسب شهادة الشهود السابقة، والله- تعالى- اعلم.

ونوقشت هذه الشهادة بأنها مُعارضة بما هو أقوى منها، حيث إن اللجان المشكلة لدارسة وضع المسعى إبان أن جبلي الصفا والمروة إنما هما بهذا العرض الذي جُعل عليه المسعى الحالي – التوسعة السعودية الأولى قد شهدت بخلاف ذلك، وهو قبل توسعة الملك عبد الله-، ومن نظر في فتاوى الشيخ ابن إبراهيم[(٢)] علم صدق ذلك.

والجواب عن ذلك: أن اللجان المشكلة في عهد الشيخ ابن إبراهيم لم تشهد بأن المسعى لا يكون أعرض مما عليه الحال في عهدهم، وإنما شهدت بما يتيقنون دخوله في عرض المسعى، ويدل على ذلك قوله -رحمه الله تعالى- في فتاويه: "... أن المحل المحجور بالأخشاب في أسفل الصفا داخل الصفا ماعدا فسحة الأرض الواقعة على يمين النازل من الصفا فإننا لم نتحقق أنها من الصفا. أما باقي المحجور بالأخشاب فهو داخل

(١) انظر: توسعة المسعى عزيمة لا رخصة (ص ٥٥-٥٧).
(٢) انظر: فتاوى محمد بن إبراهيم (١٣٨/٥-١٤٩).

في مسمى الصفا[1]، فلا تعارض بين الشهادتين، فالشهادة الأولى تُخبر عما تحقق عندها أنها من الصفا، والشهادة الأخيرة تُفيد أن التوسعة الحالية -في عهد الملك عبدالله ابن عبد العزيز آل سعود- داخلة في حدود عرض المسعى -أيضا-، ولم تشهد الشهادة الأولى بما يخالف الشهادة الثانية، علماً بأن اللجان المشكلة في عهد الشيخ محمد بن إبراهيم لم تصدر شهادة وإنما اجتهاد منهم في كون المسعى قابلا للتوسعة أم يقتصر على الموجود، حتى لا يكون في ذلك تشويش على الناس في دينهم، **ويدل على ذلك**: ما قاله الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي وهو ممن اجتمع معهم وناقش في هذه المسألة، حيث قال: "اجتمعنا هناك بكثير من المشايخ والفضلاء من النجديين وغيرهم، ولابد الولد عبد الله أفادكم عن ذلك وغيره، ولابد بلغك جمع الشيخ محمد ابن إبراهيم عن ملأ من الملك لعلماء نجد وعلماء الحجاز فقط، وبحثه معهم في مسألة بيوت منى...، وكذلك المسعى، منهم من قال: إن عرضه لا يحد بأذرع معينة، بل كل ما كان بين الصفا والمروة فإنه داخل في المسعى كما هو ظاهر النصوص من الكتاب والسنة، وكما هو ظاهر فعل الرسول ﷺ، وأصحابه، ومن بعدهم، ومنهم من قال: يقتصر فيه على الموجود، لا يزاد فيه إلا زيادة يسيرة، يعني في عرضه، وهو قول أكثر الحاضرين. ويظهر من حال الشيخ محمد أن يعمل على قول هؤلاء؛ لأنه لا يحب التشويش، واعتراض أحد..."[2].أ.هـ

ونوقشت -أيضا- هذه الشهادة: بأن الأزرقي والفاكهي نقلا ملاصقة دار عباد بن جعفر لجبل أبي قبيس، ودار عباد هي حد المسعى من الجهة الشرقية -كما تقدم-،

(١) انظر: المصدر السابق (٥/١٤٤).
(٢) انظر: الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة، للسعدي (ص ٢٨٤-٢٨٥).

فهل أهل العرف في الزمان المتأخر أولى بالاتباع، أو نقل مؤرخي القرون المفضلة؟[١].

والجواب عن ذلك: أن الروايات التاريخية غير الثابتة بالسند لا يعتمد عليها في الأحكام الشرعية، ومع ذلك فإن أبا إسحاق الحربي في وصف جبل الصفا أخبر أن طرفاً من جبل أبي قبيس يتعرج خلف جبل الصفا[٢].

ونوقشت هذه الشهادة –أيضا–: بأنها غير متطابقة، فلم يتفق منهم اثنان على شهادة واحدة[٣].

والجواب: يكفي في إثبات الشهادة الشرعية اثنان مسلمان بالغان عاقلان عدلان، والشيخان الفاضلان ابن جبرين وعويد المطرفي وهما ممن عرف بالفضل والعلم رحمهما الله تعالى– يشهدان بأن توسعة الملك عبد الله بن عبد العزيز –رحمه الله تعالى– واقعة بين الصفا والمروة، وقد قويت شهادتهما وازدادت قوة بشهادة الآخرين الذين شهدوا بتلك الشهادة.

الترجيح:

بعد استعراض القولين الواردين في حكم السعي في المسعى الجديد، ومناقشة أدلتهما يترجح في نظري –والعلم عند الله تعالى– القول بأن السعي في المسعى الجديد مشروع؛ لعدة أمور:

الأول: كونه بين الصفا والمروة، بموجب شهادة الشهود العدول، وهذه الشهادة ينبني عليها الحكم الشرعي، والروايات التاريخية لا تقوى على رد هذه الشهادة،

(١) انظر: حسن المسعى، للصمداني (ص٦٠).
(٢) سبق في هذا البحث.
(٣) انظر: حسن المسعى (ص٨٥).

بالإضافة إلى تعارضها.

الأمر الثاني: أن الله ﷻ قد حفظ القرآن، ومن حفظ القرآن حفظ السنة وشعائر الدين، فلما تم هذا العمل في شعيرة من شعائر الله- تعالى- دلّ ذلك على صحتها وإلا لما تمّت، فإن الله ﷻ حافظٌ بيته وحرمه ودينه وشعائره﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾[1].

الأمر الثالث: أن الناظر للجبلين -الصفا والمروة- بعد إزالة المباني آنذاك يجد امتداد كل من الجبلين، وأن التوسعة لم تخرج عن كونها بين الصفا والمروة.

الأمر الرابع: بالإضافة إلى ما سبق من أدلة ومناقشة لها.

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

والحمد لله رب العالمين

د. محمد بن سعد العصيمي

* * *

(١) سورة يوسف، جزء من الآية: ٢١.

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن والاه ثم أما بعد،

فقد تناول هذا البحث حكم السعي في المسعى الجديد، وقد بينت مكانه بالتحديد، وآراء الفقهاء في ذلك، مع مناقشة الآراء الواردة في ذلك مناقشة علمية، وخلص البحث من ذلك إلى أن القول بأن السعي في المسعى الجديد مشروع هو القول الأقرب للصواب؛ وذلك لما سبق من أدلة تبين ذلك، ولورود الاعتراضات والمناقشات على أدلة المانعين.

هذا والله- تعالى- أعلى وأعلم.

* * *

فهرست المصادر والمراجع

١- **إرشاد السالك إلى أفعال المناسك**، لبرهان الدين إبراهيم بن فرحون المدني المالكي المتوفى سنة ٧٩٩هـ/١٣٧٩م. دراسة وتحقيق: د/محمد الهادي أبو الأجفال. الطبعة الأولى عام ١٤٢٣هـ، الناشر مكتبة العبيكان.

٢- **الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة**، وهي الرسائل الشخصية العلمية المرسلة من الشيخ /عبد الرحمن بن ناصر السعدي إلى تلميذه الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العقيل، ومسائل أخرى تنشر لأول مرة. اعتنى بها وعلق عليها هيثم بن جواد الحدّاد. الطبعة الثانية عام ١٤٢٠هـ، دار ابن جوزي.

٣- **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار**. تصنيف الإمام أبي الوليد محمد بن عبد الله ابن أحمد الأزرقي ت/٢٥٠هـ، دراسة وتحقيق: أ.د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش. الطبعة الثامنة، مكتبة الأسدي عام ١٤٢٩هـ.

٤- **تاريخ الملك سعود بن عبد العزيز** ١٣١٩هـ-١٣٨٩هـ/١٩٠٢م-١٩٦٩م. نظرة علمية ورؤية تاريخية لدوره في توحيد المملكة العربية وحكمها. الوثيقة والحقيقة، د/ سلمان بن سعود بن عبد العزيز، دار الساقي.

٥- **التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم**، تأليف محمد طاهر الكردي المكي، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ، يطلب من مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة.

٦- **تاريخ عمارة المسجد الحرام من العصر العباسي الثاني حتى العصر العثماني** ورسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي. إعداد / فوزية حسين مطر، إشراف الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن فهمي، عام

١٤٠٦هـــ /١٩٨٦م.

٧- **تحفة الألمعي بمعرفة حدود المسعى وأحكام السعي**، للدكتور/ أحمد بن عمر بن سالم با زمول، ومعه رسالة في توسعة المسعى، تأليف عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني. الطبعة الأولى عام ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م. دار الاستقامة.

٨- **التحقيق في حكم الزيادة الجديدة في عرض المسعى**، للدكتور/ حمزة بن حسين الفعر الشريف، لم يُطبع. الشبكة العنكبوتية.

٩- **تقرير عن حدود المسعى**، مقدم في مادة قضايا فقهية معاصرة، لبا سم بن عمر قاضي.

١٠- **توسعة المسعى عزيمة لا رخصة دراسة فقهية**- تاريخية- بيئية- بيولوجية- ،للأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي الطبعة الأولى ت/١٤٢٩هـ.

١١- **حدود الصفا والمروة "التوسعة الحديثة"** دراسة تاريخية فقهية، للأستاذ عبد الله ابن دهيش، طبع بعناية ابنه الدكتور/ هشام بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي، الطبعة الأولى عام ١٤٢٩هـ.

١٢- **الحرمان الشريفان بين الماضي والحاضر لمحمد محمود الطلحي**، الطبعة الأولى، سلسلة أجياد التراث الإسلامي ت ١٤١٦هـ.

١٣- **حسن المسعى في الرد على القول المحدث في عرض المسعى"**، بحث فقهي- تاريخي- لغوي"، للشريف محمد بن حسين الصُمداني. لم يطبع. الشبكة العنكبوتية.

١٤- **درر الجامع الثمين لأعمال الملوك من آل سعود الميامين في مسجد البلد**

الأمين، محمد بن ساعد الحسني، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ت ١٤١٩هـ.

١٥- **رسالة في جواز توسعة عرض المسعى**. تأليف أبي عمر أحمد بن عمر با زمول. وهو مطبوع ملحق مع حدود المسعى وأحكام السعي، للدكتور أحمد بن عمر با زمول، طبعة" دار الاستقامة. القاهرة، مصر الطبعة الأولى ت/١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

١٦- **رفع الأعلام بأدلة جواز توسيع عرض المسعى المشعر الحرام**. تأليف د/ عويّد ابن عياد الْمِطرفي الحربي. لم يُطبع. بخط اليد"

١٧- **فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ** جمع وترتيب وتحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم. الطبعة الأولى عام ١٣٩٩هـ.

١٨- **في مَنـــزل الوحي** بقلم محمد حسين هيكل ١٣٠٥-١٣٧٦هـ، الطبعة الثانية. مكتبة النهضة المصرية.

١٩- **كلمة حق في توسعة المسعى "دراسة علمية تاريخية عن حكم توسعة المسعى"**، للدكتور/ صالح بن عبد العزيز بن عثمان سنيدي. لم يطبع. الشبكة العنكبوتية.

٢٠- **لسان العرب**، لابن منظور، ط: دار المعارف.

٢١- **مجلة الأهلة**، العدد السابع، ربيع الآخر عام ١٤٢٨هـ، ومنها الصفا والمروة تاريخ وعمارة.

٢٢- **مجلة البحوث الفقهية المعاصرة**، مجلة علمية محكمه متخصصة في الفقه

الإسلامي، "العدد الرابع والخمسون"، السنة الرابعة عشرة – محرم- صفر-ربيع أول ١٤٢٣هـ. وفيه المسعى المشعر والشعيرة دراسة" فقهيه- جغرافية- حضارية "، للأستاذ الدكتور عبد الوهاب إبراهيم سليمان ،والدكتور مراج نواب مرزا.

٢٣- **مجلة المجمع الفقهي الإسلامي،** مجلة نصف سنوية يصدرها المجمع الفقهي الإسلامي رابطة العالم الإسلامي العدد التاسع. الطبعة الثانية ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م. ومن بحث حول حكم المسعى لتوسعة السعودية، إعداد الأستاذ محمد الداه أحمد.

٢٤- **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**–العلوم الشرعية والعربية- مجلة علمية فصلية محكمة – العدد الخامس. شوال عام ١٤٢٨هـ. وفيها أثر الزحام في السعي، د. خالد عبد الله المصلح.

٢٥- **مِرآة الحرمين أو الرحلات الحجازية والحج ومشاعره الدينية محلاة بمئات الصّور الشمسية،** تأليف ورسم اللواء/ إبراهيم رفعت باشا. الطبعة الأولى. مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

٢٦- **المسجد الحرام في ضوء الكتاب والسنة** ، رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير، للطالب/ محمد فريد الدين راشد، إشراف الأستاذ الدكتور الشيخ مصطفى أمين التازي، عام ١٣٩٩هـ.

٢٧- **المسعى تحقيقات تاريخية وشرعية،** إعداد / عبد العزيز بن محمد العبد المنعم، الأمين العام لهيئة كبار العلماء لم يطبع.

٢٨- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، للرافعي، تأليف أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ط. دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان.

٢٩- **مفيد الأنام ونور الظلام في تحرير الأحكام لحج بيت الله الحرام**، تأليف الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن ابن جاسر النجدي التميمي الوهيبي الأشقيري ثم المكي السلفي، الطبعة الثانية عام ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م، مكتبة النهضة المصرية.

٣٠- **منسك الإمام** الشنقيطي للإمام محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، وهو من مجموع من تفسيره: "أضواء البيان" في إيضاح القرآن بالقران"، جمعة ورتبة وحققه وعلق عليه أ.د. عبد الله بن محمد الطيار، ود/عبد العزيز محمد الحجيلان، الطبعة الأولى، ت ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

* * *